



اتفاقية حقوق الطفل

لجنة حقوق الطفل

الدورة الثالثة والخمسون

كانون الثاني/يناير 2010 11-29

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب الفقرة (1) من المادة 12 من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية

الملاحظات الختامية: إكوادور

المعقودة في 19، CRC/C/SR.1476 في جلستها 1476 (انظر CRC/C/OPSC/ECU/1) نظرت اللجنة في تقرير إكوادور الأولي-1 كانون الثاني/يناير 2010، واعتمدت في جلستها 1501، المعقودة في 29 كانون الثاني/يناير 2010، الملاحظات الختامية التالية

مقدمة

2- وترحب اللجنة بتقديم الدولة الطرف تقريرها الأولي، وترحب كذلك بردودها الخطية على قائمة المسائل -2/ و تعرب عن تقديرها للحوار الذي دار مع الوفد الرفيع المستوى والممثل لعدة قطاعات (CRC/C/OPSC/ECU/Q/1/Add.1) و

وتذكر اللجنة الدولة الطرف بأنه ينبغي قراءة هذه الملاحظات الختامية مقترنةً بالملاحظات الختامية التي -3- اعتمدها اللجنة بشأن التقرير الدوري الرابع للدولة الطرف بموجب اتفاقية حقوق الطفل (الاتفاقية) في 29 وبشأن التقرير الأولي للدولة الطرف المقدم بموجب (CRC/C/ECU/CO/4) كانون الثاني/يناير 2010 البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة المعتمد أيضاً في 29 كانون الثاني/يناير 2010 (CRC/C/OPAC/ECU/CO/1).

أولاً - ملاحظات عامة

الجوانب الإيجابية

4- تلاحظ اللجنة مع التقدير ما يلي -4:

(أ) ال إصلاح الذي أدخل عام 2005 على قانون العقوبات الذي يجرم الاستغلال الجنسي للأطفال والاستغلال الجنسي ذا الصلة بصناعة) السياحة واستغلال الأطفال في المواد الإباحية والاتجار بالأشخاص وبيع الأشخاص لأغراض استغلالهم؛

(ب) الخطة الوطنية لعام 2006 لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاستغلال الجنسي وا لا استغلال في ال عمل والبغاء) والصور الإباحية وغيرها من أشكال استغلال النساء والأطفال والتغريب با لقصراً؛

(ج) خطة السياحة الوطنية لعام 2007 الهادفة في جملة أمور إلى منع الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال)

ثانياً - البيانات

تأسف اللجنة للافتقار إلى آلية منهجية لجمع البيانات وتحليلها ورصدها في جميع المجالات التي يغطيها البروتوكول الاختياري -5- و غياب البحث في المجالات الخاصة التي يشملها البروتوكول الاختياري، ولا سيما ما يتعلق باستغلال الأطفال في السياحة الجنسية

6- توصي اللجنة الدولة الطرف بوضع آلية شاملة ومنهجية لجمع البيانات وتحليلها ورصدها وتقييم أثرها في جميع المجالات التي -6- يغطيها البروتوكول الاختياري وتنفيذ هذه الآلية. وينبغي تصنيف البيانات حسب جملة أمور منها الجنس والسن والأصل القومي والعرق والموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد فئات الأطفال ضعفاً. وينبغي كذلك جمع بيانات عن عدد المحاكمات وأحكام الإدانة الصادرة مصنفة حسب طبيعة الجريمة. وتوصي اللجنة الدولة الطرف بأن تلتزم بدعم التقني من جهات منها اليونيسيف فيما يتعلق بالتوصية أعلاه

ثالثاً - تدابير التنفيذ العامة

التسيق والتقييم

تلاحظ اللجنة أن المجلس الوطني للطفولة والمرافقة هو الهيئة المسؤولة عن تنسيق عملية تنفيذ البروتوكول، وت شديد يكون الدستور 7- الجديد أضيف عليه طابعاً دستورياً مع أنه جزء من مجلس أوسع معني بالإدماج والمساواة. بيد أن ال قلق يساورها لأن هذا المجلس الوطني لا يراعي بما يكفي البروتوكول الاختياري في عمله .

توصي اللجنة الدولة الطرف بالعمل على تقوية المجلس الوطني للطفولة والمرافقة لكي يحافظ على مركزه ونطاقه وتخصصه 8- وضمان إدماج عملية تنسيق البروتوكول ضمن مهامه وتزويده بما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتمكينه من الاضطلاع بولايته بفعالية على جميع المستويات، بما في ها المستوي ان الإقليمي والمحلي

التشريعات

تلاحظ اللجنة مع ال تقدير إشارة الدولة الطرف إلى أن الممارسات التي يشملها البروتوكول الاختياري يُعاقب عليها بموجب أحكام 9- قانون العقوبات . غير أنها تشعر بقلق إزاء تعذر إثبات المسؤولية الجنائية للأشخاص الاعتباريين . وتلاحظ أيضاً محدودية المواءمة بين التشريعات الوطنية ، ولا سيما قانون العقوبات و بين أحكام البروتوكول الاختياري الخاصة

توصي اللجنة بأن تواصل الدولة الطرف وتكمل عملية مواءمة تشريعاتها الوطنية مع البروتوكول الاختياري من أجل تنفيذ ملائم 10- لجميع الأحكام الواردة فيه . وفيما يخص قانون العقوبات ، توصي اللجنة بضمان إشارة صريحة إلى جميع الأعمال والأنشطة التي تشكل جرائم بموجب البروتوكول الاختياري إلى جانب إخضاع الأشخاص الاعتباريين للمساءلة الجنائية

خطة العمل الوطنية

ترحب اللجنة بخطة العمل الوطنية العشرية الرامية إلى توفير حماية شاملة للأطفال والمرافقين 2004-2014، والخطة الوطنية 11- لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاستغلال الجنسي و لا استغلال في ال عمل والبيعاء والصور الإباحية وغيرها من أشكال استغلال النساء والأطفال والتغريب بالقصر لعام 2006، وخطة السياحة الوطنية لعام 2007، غير أنها تأسف ل عدم وجود استراتيجية محددة لتنفيذ البروتوكول الاختياري. وتفهم اللجنة أن الخطة الوطنية الشاملة الجديدة لبلوغ مستوى معيشي جيد (2009-2013) ستضع استراتيجيات في هذا الشأن

12- توصي اللجنة الدولة الطرف بما يلي:

أ) تصميم استراتيجية وطنية لتنفيذ البروتوكول الاختياري، ولا سيما لمكافحة ومنع جميع الجرائم التي يشملها. وتضمن ، في قيامها) بذلك، مراعاة هذه الاستراتيجية عند استعراض خطة العمل الوطنية لعشرية الرامية إلى توفير حماية شاملة للأطفال والمرافقين والبرنامج الاجتماعي المتعلق بها وعند وضع الاستراتيجيات ذات الصلة بالموضوع في إطار الخطة الوطنية لبلوغ مستوى معيشي جيد؛

ب) ضمان استشارة جميع الجهات الفاعلة المعنية، بما فيها الأطفال والمجتمع المدني أثناء صياغة الاستراتيجية المذكورة وأثناء تنفيذها ورصدها؛

ج) ضمان أن يُتاح للاستراتيجية ما يكفي من ال موارد ال بشرية و ال مالية وأن تكون أهدافها مقيّدة بآجال وقابلة للقياس و أن) تُعمم على نطاق واسع وتُرصَد على نحو منتظم .

وفيما يتعلق بالتوصيات الواردة أعلاه، فإن الدولة الطرف مدعوة إلى إيلاء اهتمام خاص ل إعلان وبرنامج العمل و الالتزام 13- العالمي ال تي اعتُمدت في المؤتمرات العالمية الأولى والثاني والثالث لمكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمرافقين المنعقدة في . ستوكهولم، ويوكوهاما، وريو دي جانيرو في 1996 و 2001 و 2008 على التوالي

النشر والتدريب

ترحب اللجنة بالجهود التي تبذلها الدولة الطرف لنشر أحكام البروتوكول الاختياري بحيث يع لم ها الجمهور ، لكن القلق يساورها 14- إزاء عدم كفاية معرفة الأطفال والمهنيين الذين هم على اتصال بهم بهذه الأحكام

15- توصي اللجنة الدولة الطرف بما يلي:

أ) أن تعرّف بأحكام البروتوكول تعريفاً واسع النطاق، وفقاً للفقرة 2 من المادة 9 من البروتوكول الاختياري، على نحو يشمل الأطفال) وأسره ومجتمعاتهم المحلية، وذلك بطرق منها على وجه الخصوص المناهج الدراسية وتدابير التوعية الطويلة الأمد، وعلى نحو يراعي خصوصيات الطفل؛

ب) أن توطد التعاون مع منظمات المجتمع المدني والإعلام لدعم أنشطة التوعية والتدريب ذات الصلة بأحكام البروتوكول الاختياري؛

ج) أن تواصل أنشطة التثقيف والتدريب بشأن أحكام البروتوكول وتعززها على نحو منهجي لفائدة جميع الفئات المهنية العاملة مع) الأطفال ضحايا الجرائم الواردة في البروتوكول، بمن فيه أفراد الشرطة والمحامون والمدعون العامون والقضاة والمرشدون الاجتماعيون والمدرسون وموظفو الهجرة؛

د) أن تلتزم بدعم التقني من اليونيسيف فيما يتعلق بالتوصيات المذكورة أعلاه)

تخصيص الموارد

تعرب اللجنة عن قلقها من أن اعتمادات الميزانية غير كافية لتنفيذ أحكام البروتوكول الاختياري في جميع أرجاء الدولة الطرف. 16- وفيما تلاحظ اللجنة وجود المراكز المسماة "مراكز الرأفة" التي توفر الخدمات للأطفال، فإنها قلقة إزاء عددها غير الكافي.

توصي اللجنة بأن تخصص الدولة الطرف، عند تخطيط ميزانيتها الوطنية، موارد مالية تُسخر خصيصاً ل تنفيذ البروتوكول 17- الاختياري. و توصي ، على وجه الخصوص، بأن تقوم الدولة الطرف بما يلي:

(أ) زيادة عدد " مراكز الرأفة " وتزويدها بالموارد البشرية والتقنية والمالية لتشمل جميع أنحاء البلد ؛

(ب) تعزيز قدرات الشرطة على التحقيق الجنائي في حالات استغلال الأطفال في المواد الإباحية على الشاشات نظراً للتحديات الخاصة التي تشكلها هذه الجريمة المعقدة والمعوّمة .

(رابعاً – منع بيع الأطفال وبيعاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (الفقرتان 1 و2 من المادة 9

التدابير المعتمدة لمنع الجرائم المشار إليها في البروتوكول الاختياري

تقر اللجنة بوجود مواد إعلامية متاحة بلغات منها اللغات الأصلية، وتلاحظ عدم كفاية التدابير الوقائية وقلة الوثائق والباحث بشأن 18- الأسباب الجذرية لبيع الأطفال وبيعاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وبشأن طبيعة هذه الممارسات ومدى انتشارها. ويساورها القلق أيضاً إزاء العدد القليل من الحالات التي حوكم فيها الأشخاص المسؤولون عن هذه الجرائم .

توصي اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف تدابير لتحديد الأطفال الأكثر عرضة لممارسات التي شملها البروتوكول الاختياري، مثل 19- أطفال الشوارع، والفتيات والأطفال الذين يعيشون في المناطق النائية ، والأطفال العمال . وتشجع اللجنة الدولة الطرف على إجراء المزيد من البحوث المراعية للاعتبارات الجنسية بخصوص طبيعة وتفشي بيع الأطفال وبيعاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية ، بغية تحديد الأسباب الجذرية لمشاكل ومداهم وتدابير الحماية والوقاية، واتخاذ تدابير محددة الأهداف . وتوصي اللجنة كذلك بضمان مقاضاة مرتكبي هذه الجرائم ومقابلتهم كما يجب .

وإذ تحيط اللجنة علماً بالمعلومات التي تفيد بأن الدولة الطرف تدعم الأنشطة التي ينظمها المجتمع المدني بهدف إنكفاء الوعي 20- بشأن استغلال الأطفال في السياحة الجنسية وأنها وقعت اتفاقاً مع غرفة التجارة بشأن توعية الجهات الفاعلة الرئيسية في الأنشطة السياحية، فإنها تأسف على عدم الاهتمام بما يكفي بهذه المسألة وقلة المعلومات بشأنها .

توصي اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف تدابير لمنع استغلال الأطفال في السياحة الجنسية بطرق منها إجراء الدراسات وجمع 21- المعلومات عن الحالات المعروفة لتحديد مدها وأسبابه الجذرية، إضافة إلى إنكفاء وعي الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال وعي الجمهور بوجه عام. وينبغي للدولة الطرف أيضاً، عن طريق السلطات المعنية، تعزيز التعاون مع العاملين في صناعة السياحة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني من أجل الترويج ل سياحة مسؤولة باتخاذ تدابير منها وتعميم مدونة قواعد السلوك التي وضعتها منظمة السياحة العالمية ل حماية الأطفال من الاستغلال الجنسي في السفر والسياحة على جميع الشركاء المعنيين .

خامساً - حظر بيع الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية وبيعاء الأطفال وما يتصل بذلك من أمور (المادة 3؛ والفقرتان 2 و3 (من المادة 4؛ والمواد 5 و6 و7)

القوانين واللوائح القائمة الجنائية أو المتعلقة بالعقوبات

ترحب اللجنة بتجريم بيع الأطفال لأغراض نقل الأعضاء ابتغاء الربح، ولكن ها تظل قلقة من أن جميع الجرائم المنصوص 22- عليها في البروتوكول الاختياري لم تُجرّم بالكامل وفقاً للمادتين 2 و3، ولا سيما في غياب أي تعريف لجريمة بيع الأطفال. وعلاوة على ذلك، تلاحظ اللجنة انعدام المعلومات عما إذا تمّ عملياً إنفاذ التشريع وعن حقيقة ال عدد المرتفع ل حالات استغلال الأطفال المُبلغ عنها وأن هذه الحالات ، على ما يبدو، لم تخضع لتحقيق ومحاكمة سليمين .

توصي اللجنة بأن تقوم الدولة الطرف بتتقيق القانون الجنائي فيها ومواءمته تماماً مع المادة 3 من البروتوكول الاختياري، - 23- وذلك بتجريم بيع الأطفال وبيعاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية ، على النحو المنصوص عليه في المادتين 2 و3 من البروتوكول الاختياري، وضمان إنفاذ القانون عملياً مع إنزال العقوبات المناسبة ب مرتكبي هذه الجرائم من أجل منع الإفلات من العقاب .

التبني

تحيط اللجنة علماً بأن ال تشريع بشأن التبني فيما بين البلدان نُفِّذَ ويجري رصده عن كثب منذ 2009 عن طريق الحد من - 24- عدد وكالات التبني الدولي، غير أنها قلقة إزاء قيام وكالات أخرى بالإعلان عن فرص لتبني الأطفال من إكوادور .

توصي اللجنة بأن تكفل الدولة الطرف الامتثال لاتفاقية لاهاي المتعلقة بحماية الطفل والتعاون في مجال التبني فيما بين البلدان - 25- في جميع مراحل إجراءات التبني، وذلك عن طريق توفير ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لسلطة المركزية للتبني حتى تتمكن من تنفيذ برامجها تقيداً ملائماً باتباع سبل منها المضي في الإشراف على جميع مراحل إجراءات التبني ومراقبتها وبناء قدرات الموظفين المدنيين المنخرطين في العملية .

وفيما تحيط اللجنة علماً بتشريع التبني في الإكوادور، فهي تأسف ل أن القانون الجنائي للدولة الطرف لا يشمل الحفز غير اللائق 26- على الموافقة في حالات التبني، على النحو المنصوص عليه في الفقرة 1(أ) ' 2 (ب) من المادة 3 من البروتوكول الاختياري .

توصي اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف جميع التدابير اللازمة لضمان تجريم الحفز غير اللائق على الموافقة في حالات التبني، - 27-

وذلك بغية منع الوسطاء من محاولة إقناع الأمهات أو الحوامل بعرض أطفالهن للتبني ومنع من لا رخصة له من الأشخاص أو ال وكالات من الإعلان عن خدمات تبني الأطفال.

الولاية القضائية

تعرب اللجنة عن أسفها ل أن الدولة الطرف لم تتخذ التدابير اللازمة لإقامة ولايتها القضائية على الجرائم التي ي شملها البروتوكول -28 الاختياري.

توصي اللجنة بأن تكفل الدولة الطرف اتخاذ جميع التدابير القانونية والعملية اللازمة ل تكون قادرة على إقامة ولايتها القضائية - 29 : على نحو فعال وفقاً للمادة 4 من البروتوكول الاختياري ، وبخاصة

(أ) الولاية القضائية على الجرائم التي ترتكب في أراضيها؛

(ب) عندما يكون الجاني موجوداً على أراضي الدولة الطرف ولا تسلمه إلى دولة طرف أخرى على أساس أن ال جريمة ارتكبها أحد مواطنيها.

و تشجع اللجنة الدولة الطرف كذلك على إقامة ولايتها القضائية عندما يكون الجاني المزعوم من مواطنيها أو عندما ي كون - 30 .مكان إقامته المعتاد في هذه الدولة الطرف ، أو أن الشخص الضحية هو من مواطنيها

تسليم المجرمين

تشعر اللجنة بالقلق إزاء الافتقار إلى المعلومات المقدمة من الدولة الطرف والتي تبين ما إذا كانت جميع الجرائم المنصوص عليها - 31 في الفقرة 1 من المادة 3 من البروتوكول الاختياري تستوجب تسليم مرتكب ي ها. وهي قلق ة أيضاً من أن الدولة الطرف لا تعتمد على البروتوكول الاختياري بصفته أساساً قانونيً لتسليم المجرمين.

توصي اللجنة بأن تكفل الدولة الطرف اعتبار جميع الجرائم المشار إليها في الفقرة 1 من المادة 3 من البروتوكول الاختياري - 32 جرائم تستوجب تسليم المجرمين، وأن تستخدم، إذا لزم الأمر، البروتوكول الاختياري أساساً قانونيً لتسليم المجرمين طبقاً للمادة 5 من البروتوكول الاختياري.

(سادساً - حماية حقوق الأطفال الضحايا (المادة 8 والفقرتان 3 و 4 من المادة 9

التدابير المعتمدة لحماية حقوق ومصالح الأطفال ضحايا الجرائم المحظورة بموجب البروتوكول الاختياري

ترحب اللجنة ب إنشاء ب برنامج حماية الضحايا والشهود ، غير أنها تشعر بالقلق من أن التدابير المتخذة لتحديد الأطفال ضحايا ا -33 لجرائم المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري والأنشطة التدريبية للمهنيين الذين هم على اتصال بهم قد تكون تدابير غير كافية.

34 :توصي اللجنة بأن تقوم الدولة الطرف بما يلي -

(أ) وضع إجراءات شاملة تسمح ب تحديد ا لأطفال ضحايا الجرائم المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري في مرحلة مبكرة) بتوخي سبل منها ضمان حماي تهم السليمة ل تشجيعهم على التبليغ عن الحالات؛

(ب) ضمان أن تكون مصالح ا لطفل الفضلى اعتباراً من الاعتبارات الأساسية في إطار المعاملة التي يخص بها نظام العدالة الجنائية) الأطفال ال ضحايا؛

(ج) ضمان أن يكون القضاة والمدعون العامون والمرشدون الاجتماعيون والموظفون والطبيون و رجال الشرطة مدرّبين) تدريباً كافياً على أحكام البروتوكول الاختياري.

تدابير الحماية في نظام العدالة الجنائية

ترحب اللجنة ب التدابير المتخذة لحماية حقوق الأطفال الضحايا والشهود ومصالحهم في إجراءات العدالة الجنائية، بما في ذلك -35 إمكانية عقد جلسة استماع مغلقة. وتشعر مع ذلك بالقلق من أن الدولة الطرف لا توفر أجهزة الفيديو أو الصوت عند استجواب الأطفال الضحايا أو الشهود، وذلك للحد من عدد المقابلات وتجن ي ب الطفل ال اتصال ال مباشر مع مرتكب الجريمة.

توصي اللجنة بأن تمضي الدولة الطرف قدماً في اتخاذ التدابير الرامية إلى حماية حقوق الأطفال ال ضحايا ومصالحهم وتعزيزها -36 بالنسبة ل جميع الأطفال دون 18 سنة، وفقاً لأحكام الفقرة 1 من المادة 8 من البروتوكول الاختياري والمبادئ التوجيهية بشأن العدالة في الأمور المتعلقة بالأطفال ضحايا الجريمة والشهود عليها () ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعديل قانون الإجراءات الجنائية.

التعافي وإعادة الإدماج

تحيط اللجنة علماً مع التقدير ب التدابير ال مت عددة المتخذة لحماية الأطفال الضحايا، بما في ها إنشاء فرق متعددة التخصصات -37 تابعة "لمراكز الرأفة" ، إلا أنها تعرب عن أسفها لاستمرار وجود ثغرات، خصوصاً في ما يتعلق بإتاحة المساعدة النفسية الخاصة ل لأطفال ا لضحايا وخدمات إعادة إدماجهم وإمكانيات تعويضهم . ويساورها القلق أيضاً من أن الأيوين في بعض الحالات يبيعان أطفالهما لأغراض العمل القسري ، وأنه إذا تعافى هؤلاء الأطفال ف قد يُرجعون ل لعيش مع أبويهم.

توصي اللجنة بأن تواصل الدولة الطرف تعزيز التدابير لضمان مساعدة ملائمة لضحايا الجرائم المنصوص عليها في - 38 البروتوكول الاختياري واتفاقية حقوق الطفل، بما في ذلك إعادة إدماجهم الكامل في المجتمع والمساعدة على تعافيهم بدنيًا ونفسيًا وإنشاء آلية لتقديم الشكاوى. وتوصي اللجنة، بصورة خاصة، بأن تواصل الدولة الطرف توفير خدمات الرعاية الطبية والنفسية المتخصصة للأطفال الضحايا. وتوصي كذلك بأن تكفل الدولة الطرف حصول جميع الأطفال الضحايا على تعويضات عن الأضرار من الأشخاص المسؤولين قانوناً وفقاً لفقرة 4 من المادة 9 من البروتوكول الاختياري. وينبغي رصد حالة الأطفال الذين يُعادون إلى أسرهم رسداً دقيقاً واستعراضها استعراضاً منتظماً، وينبغي توفير المشورة والدعم للأبوين. وإذا تكررت هذه الممارسات، ف ينبغي التحقيق مع الأبوين ومعاقبتهما إذا اقتضى الحال.

سابعاً - المساعدة والتعاون الدوليان

التعاون الدولي

تشجع اللجنة الدولة الطرف، في ضوء الفقرة 1 من المادة 10، على مواصلة تعزيز التعاون الدولي عبر الترتيبات الثنائية- والإقليمية و المتعددة الأطراف، ولا سيما مع الدول المجاورة بطرق منها تعزيز الإجراءات والآليات لتيسير عملية تنفيذ هذه الترتيبات بغية تحسين إجراءات منع أي من الجرائم التي يشملها البروتوكول الاختياري والكشف عنها والتحقيق بشأنها ومحاكمة المسؤولين عن ارتكابها ومعاقبتهم. وتوصي اللجنة بأن تواصل الدولة الطرف المشاركة في الأطر الإقليمية والدولية على جميع المستويات وأن تطلب المساعدة التقنية.

ثامناً - المتابعة والنشر

المتابعة

توصي اللجنة بأن تتخذ الدولة الطرف جميع التدابير الملائمة لضمان التنفيذ الكامل لهذه التوصيات، وذلك بطرق تشمل إحالتها - 40 إلى أعضاء مجلس الوزراء والبرلمان والكانتونات والبلديات للنظر على النحو الواجب فيها واتخاذ المزيد من الإجراءات بشأنها.

النشر

توصي اللجنة بأن يكون التقرير والردود الخطية المقدمة من الدولة الطرف والتوصيات ذات العلاقة (الملاحظات الختامية) التي - 41 تعتمد عليها اللجنة متاحة على نطاق واسع ل عامة الجمهور بوسائل تشمل الشبكات (دون أن تقتصر عليها) ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجموعات الشبابية والفئات المهنية بغية إثارة النقاش وإذكاء الوعي ذوي الصلة بالبروتوكول الاختياري وب تنفيذ ورصده. وتوصي اللجنة كذلك بأن تعرف الدولة الطرف الأطفال بأحكام البروتوكول الاختياري تعريفاً واسع النطاق، وذلك بمن فيهم أطفال الشعوب الأصلية وأباؤهم وأمهاتهم بوسائل تشمل المناهج الدراسية والتنقيف في مجال حقوق الإنسان.

تاسعاً - التقرير القادم

تطلب اللجنة إلى الدولة الطرف، وفقاً للفقرة 2 من المادة 12، أن تدرج معلومات إضافية عن تنفيذ أحكام البروتوكول الاختياري - 42 في تقريرها الدوري المقبل الذي يحين موعد تقديمه بموجب اتفاقية حقوق الطفل في 7 آذار/مارس 2016.